

تأثير الضريبة على القرارات المالية

تفرض الضريبة على أرباح المشروع وتعطي للدولة ومبلغ الضريبة يعتبر بالنسبة للمشروع تدفقاً نقدياً خارجاً . لذلك فإن القرارات المالية التي تؤثر على حجم أرباح المشروع تتأثر بالضريبة .

وسنناقش فيما يلي بعض القرارات المالية التي تتأثر بالضريبة :

أولاً : قرار التمويل : FUNDS DECISION

تحتاج المنشأة الى أموال لمقابلة مصاريفها التشغيلية وعملياتها ومقابلة عمليات التوسع فيها وامامها مصدران للحصول على الأموال منهما ، وهذان المصدران هما :

أ- أموال الملكية :

ويتم اللجوء الى هذا المصدر عن طريق زيادة رأس المال أو حجز الأرباح وعدم توزيعها على المالكين . وهذا المصدر يحصل على دخل من المشروع يسمى هذا الدخل ربحاً، ويعتمد هذا الربح على نتيجة اعمال المشروع وعلى اتخاذ قرار بالتوزيع ، فقد يوزع ربحاً على المالكين في سنة ما ويوزع أكثر أو أقل منه في السنة التالية وقد لا توزع أية ارباح.

والربح الذي يوزع على المالكين يعتبر تكلفة على المشروع نتيجة التجائه الى اموال الملكية . وهذه التكلفة (الربح الموزع) لا تعتبر من وجهة نظر الضريبة مصروفًا ينزل من الوعاء الضريبي قبل احتساب الضرائب . فاذا قررت المنشأة توزيع 10% على المالكين فإن تكلفة اموال الملكية تعتبر 10% في سنة التوزيع . ولا تتمتع المنشأة بأية ميزة ضريبية نتيجة اللجوء الى أموال الملكية لأن هذه الأموال التي تقرر توزيعها تتم بعد احتساب الضريبة على الأرباح .

ب- اموال الاقتراض :

ويتم الالتجاء إلى هذا المصدر بالحصول على الأموال من الغير . وهذا المصدر يحصل على دخل من المشروع يسمى فائدة ، ولا يعتمد دفع هذه الفائدة على نتائج عمل المشروع بل لا بد للمشروع من دفعها للمحافظة على سمعته الائتمانية .

3

اساسيات الادارة المالية

والفائدة التي توزع على أموال الاقتراض تعتبر تكلفة لهذه الأموال يتحملها المشروع . ولكن هذه الفائدة تعتبر من وجهة نظر الضريبة مصروفاً يحق للمشروع ان ينزها من الأرباح الخاضعة للضريبة مما يؤدي الى وجود وفر ضريبي يعادل مقدار الفائدة مضروباً في نسبة الضريبة . وهذا الوفر يعتبر بمثابة تخفيض للتكلفة التي يتحملها المشروع نتيجة التجائه الى أموال الاقتراض . ويعادل الوفر الضريبي مبلغ الفوائد مضروباً في معدل الضريبة . ولتوضيح ما سبق نفترض المثالين الآتيين :

■ مثال محلول :

قيمة الأموال المستثمرة في المشروع (جميعها أموال ملكية) 400 000 دينار ، صافي الربح 80000 ، نسبة الضريبة 30% . وقد تم توزيع 10% للمالكين من أموالهم المستثمرة .

المطلوب : إيجاد مقدار الضريبة ، الربح الموزع ، الربح المحتجز .

الحل :

✓ الربح الموزع على المالكين = $400000 \times 10\% = 40000$ دينار .
 ✓ مقدار الضريبة = $80000 \times 30\% = 24000$ دينار
 مقدار التدفق الخارج = $40000 + 24000 = 64000$ دينار
 الربح المحتجز = $80000 - 64000 = 16000$ دينار

المحج

معدل الاقتراض

■ مثال محلول :

لو فرض في المثال السابق ان الأموال المستثمرة في المشروع نصفها أموال ملكية والنصف الثاني أموال اقتراض بفائدة 10% سنوياً وأن صافي الربح قبل الفوائد .

المطلوب : إيجاد الربح الموزع ، الفوائد ، الضريبة ، الربح المحتجز ومعدل التكلفة الحقيقية لأموال الاقتراض .

الحل : تعتبر فوائد أموال الاقتراض مصروفاً يخصم من الربح لغايات الضريبة .

250 * 400000

اساسيات الادارة المالية

$$\text{الربح الموزع} = 200000 \times 10\% = 20000 \text{ دينار}$$

$$\text{الفوائد} = 200000 \times 10\% = 20000 \text{ دينار}$$

$$\text{صافي الربح بعد الفوائد} = 80000 - 20000 = 60000 \text{ دينار}$$

$$\text{الضريبة} = 60000 \times 30\% = 18000 \text{ دينار}$$

$$\text{التدفق الخارج من الأرباح} = 20000 + 20000 + 18000 = 58000 \text{ دينار}$$

$$\text{الربح المحتجز} = 80000 - 58000 = 22000 \text{ دينار}$$

نجد أن المنشأة قد وفرت مبلغ $16000 - 22000 = 6000$ دينار نتيجة لجونها الى أموال الاقتراض .

.. مقدار الفائدة الحقيقية التي تحملتها المنشأة لأموال الاقتراض =

$$20000 - 6000 = 14000 \text{ دينار}$$

معدل التكلفة الحقيقية على أموال الاقتراض =

$$\frac{\text{الفائدة الحقيقية التي تحملتها المنشأة لأموال الاقتراض}}{100\%} \times 100\%$$

أموال الاقتراض

$$7\% = 100\% \times \frac{14000}{200000}$$

* ويمكن ايجاد هذه التكلفة بالمعادلة الآتية :

تكلفة أموال الاقتراض = معدل الفائدة (1 - نسبة الضريبة)

نفس القانون
في ص 43

$$= 10\% (1 - 0.30)$$

$$= 7\%$$

الفائدة الحقيقية

العملية

$$\left(\frac{30}{100} - 1 \right) \frac{10}{100}$$

ثانياً : قرار الاستهلاك Depreciation Decision :

توجد عدة طرق لاستهلاك الأصل الثابت . وهذه الطرق تؤدي الى أن مبلغ

الاستهلاك الذي يسجل محاسبياً يختلف في كل طريقة عن المبلغ في الطرق الأخرى وذلك

للأصل الثابت الواحد .

السيولة

LIQUIDITY

إن الهدف الرئيسي للمدير المالي هو زيادة قيمة المشروع ، وللتوصل الى ذلك لا بد من تحقيق هدفين فرعيين هما : **السيولة والربحية** . حيث تقع على المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع لمقابلته التزامات المشروع ودفعها في مواعيدها ، مما يؤدي الى تخفيف الأخطار التي يواجهها المشروع . حيث يترتب على المدير المالي المحافظة على سمعة المشروع الائتمانية .

وهناك نوعان من السيولة :

- أ- سيولة الأصل .
- ب- سيولة المشروع .

سيولة الأصل : Liquidity of Asset

ويقصد بها سهولة تحويل الأصل الى نقدية بدون خسائر ضمن العمل الطبيعي للمشروع . ويحكم على سيولة الأصل من خلال الوقت اللازم لتحويله الى نقد ومن درجة الثقة في القدرة على تحويله الى نقد دون خسائر .

لذلك تقسم الأصول في المشروع الى قسمين :

- 1- أصول سائلة (متداولة) Current Assets وتضم جميع الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة الى نقدية ، وتتفاوت هذه الأصول في سرعة التحول الى نقدية . وهذه الأصول هي : النقدية في الصندوق وفي البنوك ، الأوراق المالية ، أوراق القبض والذمم المدينة والمخزون السلعي .

2- أصول غير سائلة (ثابتة) Fixed Assets ، وتضم جميع الأصول التي لا تتحول الى نقدية في الأجل القصير والتي امتلكها المشروع من أجل استخدامها . ومن هذه الأصول : الأصول غير الملموسة كالشهرة ، الأراضي والمباني ، الآلات ، السيارات ، الأثاث .

ويتعرض المشروع لمشاكل السيولة في حالة استثمار أمواله في موجودات يصعب تحويلها الى نقد في الوقت اللازم .

3
حساب

سيولة المشروع Liquidity of the Firm

ويقصد بها وجود أموال سائلة (نقد في الصندوق والبنوك وشبه نقد مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية التي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة) تمكن المشروع من القيام بالأعمال الآتية :

1- سداد التزامات المشروع في مواعيدها ، مما يدعم ثقة مقرضيها ويساعد في بناء سمعتها الائتمانية .

2- استمرار المشروع في تحريك دورته التشغيلية من قدرة على شراء البضاعة ودفع المصاريف المتنوعة من رواتب وإيجارات وغيرها .

3- القدرة على مواجهة الحالات الطارئة التي تتطلب الدفع المباشر .

4- القدرة على الاستفادة من الخصومات نتيجة السداد المبكر "الخصم النقدي" .

ويتعرض المشروع لمشاكل السيولة في حالة عدم التزامن بين تدفق النقد للمشروع وبين مواعيد سداد الالتزامات ، وأيضاً في حالة تحقيق المشروع لخسائر في العمليات تؤدي الى استنزاف موارده .

مقاييس السيولة :

لقياس سيولة المشروع عدة مقاييس أهمها :

- 1- نسبة التداول .
- 2- نسبة السيولة السريعة .
- 3- صافي رأس المال العامل . ملاحظة أول المتداول - الخصوم المتداوله
- 4- معدل دوران الأصول المتداولة .
- 5- معدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران البضاعة .
- 6- نسبة النقدية .

وستعرض بالتفصيل لنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة . اما المقاييس الأخرى فستعرض لها بالتفصيل عند دراسة ادارة الموجودات .

نسبة التداول Current Ratio قدرة الأصول على تغطية الخصوم
وتهدف هذه النسبة لقياس مدى التوازن المالي للمنشأة ، أي تحقيق التوازن بين الأصول المتداولة (التي تتحول الى نقدية في فترة زمنية قصيرة) وبين الخصوم المتداولة **Current Liabilities** (الالتزامات الواجب سدادها في الأجل القصير) .
ويمكن إيجاد هذه النسبة بالقانون الآتي :

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

وعادة تشمل الأصول المتداولة [النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل من أوراق مالية + الذمم المدينة وأوراق القبض + المخزون السلعي] . ولا يدخل ضمن الأصول المتداولة عند حساب نسبة التداول المدفوعات مقدما عدا عربون البضاعة .
أما الخصوم المتداولة فتشمل [الذمم الدائنة وأوراق الدفع + الضرائب المستحقة + المصاريف المستحقة + الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين + القروض طويلة الأجل أو أقساطها المستحقة الدفع خلال فترة مقبلة قصيرة] .

وقد اعتبرت النسبة 2 : 1 معياراً نمطياً لنسبة التداول . فاذا زادت النسبة عن ذلك كان ذلك دليلاً على ارتفاع السيولة في المشروع ، أما اذا قلت عن ذلك فإن ذلك دليل على أن المشروع سيواجه صعوبات في سداد التزاماته . وحجة أنصار هذا المعيار أن الأصول المتداولة عند تحولها الى نقدية لا توجه فقط لسداد الخصوم المتداولة بل توجه أيضاً الى دفع النفقات التشغيلية لاستمرار المشروع في دورته الانتاجية . كما أن جزءاً من الأصول المتداولة قد تقل قيمته عند تحوله الى نقدية عن قيمته الدفترية مثل الذمم المدينة وأوراق القبض ، والأوراق المالية والبضاعة اذا انخفضت اسعارها .

وبالرغم من اعتبار النسبة 1:2 معياراً نمطياً لنسبة التداول فإن هذه النسبة في مشروع ما ، يجب أن تقارن بمثيلاتها في المشاريع التي تنتمي لنفس طبيعة العمل . كما يجب مقارنة هذه النسبة بما كانت عليه في المشروع في الفترات الماضية وذلك حتى يمكن الحكم على مدى سيولة المنشأة .

نسبة السيولة السريعة Quick or Acid Test Ratio

وهذه النسبة أشد صرامة من نسبة التداول حيث انها تستبعد من الأصول المتداولة البضاعة والمدفوعات مقدماً جميعها وذلك لأن البضاعة قد تكون بطيئة التداول وانها قد تباع بخسارة .

الأصول المتداولة - البضاعة

نسبة السيولة السريعة =

الخصوم المتداولة

ومعيار هذه النسبة النمطي 1 : 1

ويؤخذ على نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة انهما تظهرا عناصر من عناصر المركز المالي للمشروع (الميزانية العمومية) والتي تكون قد أعدت في وقت معين

سابق والتي قد تتغير بين لحظة وأخرى بعد اعداد قائمة المركز المالي ، حيث أن طبيعة عناصر المركز المالي وهي الأصول المتداولة ديناميكية (متحركة) . لذلك حتى تكتمل صورة المشروع من ناحية السيولة لا بد من دراسة التدفقات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية ، والتدفقات النقدية المتوقعة .

أهمية السيولة :

يهدف المدير المالي من تحقيق السيولة الملائمة للمشروع الى تحقيق

الأهداف التالية :

- 1- بناء سمعة ائتمانية جيدة للمشروع لدى الدائنين والبنوك وذلك بسداد التزاماته في مواعيدها . مما يمكنه من الحصول على القروض من هذه الجهات وقت الحاجة وبشروط ميسرة .
- 2- قدرة المشروع على الشراء مع حرية الاختيار بين الاصناف الملائمة له ، ودفع المصاريف والاستمرار في عملياته التشغيلية .
- 3- الاستفادة من الخصم النقدي بالحصول عليه اذا تم السداد بسرعة ضمن شروط متفق عليها مع المورد ^{موزمه سوده سيطلع الرفع} .
- 4- الاستفادة من التقلبات في الأسعار واستغلال الفرص وذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في أسعار المواد التي يستخدمها المشروع مما يحقق الوفرة في التكاليف .
- 5- قدرة المشروع على النمو والتوسع .
- 6- مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في تدفقات النقدية ، ومواجهة الأزمات حين وقوعها ومواجهة طلبات الشراء لبعض الأصناف التي يحتاجها المشروع والمتوقع اختفاؤها من السوق أو ارتفاع أسعارها .

تمرين محلول :

فيما يلي ميزانية احدى المنشآت في 1995/12/31

الميزانية كما هي في 1995/12/31

المطلوبات	الموجودات
المبلغ	المبلغ
رأس المال 20000	سيارات بعد الاستهلاك 6000
قرض طويل الاجل 7500	اثاث بعد الاستهلاك 1100
دائنون 4000	بضاعة اعمد 18000
أوراق دفع 2000	ذمم مدينة اعمد 5000
ضرائب مستحقة 1500	أوراق مالية اعمد 2500
	نقدية في الصندوق والبنك اعمد 2400
35000	35000

ضرائب عن صناديق
ضرائب عن صناديق

المطلوب ايجاد :

- 1- نسبة التداول ورأيك فيها .
 - 2- نسبة السيولة السريعة ورأيك فيها .
- الحل :

الاصول المتداولة = البضاعة + الذمم المدينة + الاوراق المالية + النقدية في الصندوق والبنك .

$$2400 + 2500 + 5000 + 18000 =$$

$$27900 \text{ دينار .}$$

الخصوم المتداولة = الدائنون + أوراق الدفع + الضرائب المستحقة .

1:3.72

----- اساسيات الادارة المالية -----

$$. 1500 + 2000 + 4000 =$$

$$= 7500 \text{ دينار .}$$

نسبة التداول = الاصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

$$1:3.72 = 7500 \div 279000 =$$

هذه النسبة مرتفعة حيث أنها أعلى من المعيار النمطي 1:2 ، مما يدل على أن

سيولة المنشأة مرتفعة .

الاصول المتداولة - البضاعة

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة - البضاعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

$$1:1.32 = 7500 \div 9900 = 18000 - 27900 =$$

وهذه النسبة مرتفعة ايضاً لأنها تزيد عن المعيار النمطي 1:1 وهذا يدل على أن

سيولة المنشأة مرتفعة .

■ تمرين محلول :

فيما يلي موجودات ومطلوبات احدى الشركات المساهمة في 1993/12/31 :

الموجودات :

300000 أصول ثابتة بعد الاستهلاك ، 260000 بضاعة ، 80000 مدينون ،

70000 أوراق قبض ، 90000 استثمارات قصيرة الاجل 20000 نقدية .

المطلوبات :

250000 رأس المال ، 150000 احتياطات ، 20000 ارباح محتجزة ،

100000 قرض طويل الاجل ، 110000 دائنون ، 140000 أوراق دفع ، 50000

أرباح معدة للتوزيع على المساهمين .

المطلوب ايجاد :

1- نسبة التداول .

2- نسبة السيولة السريعة .

الحل :

الاصول المتداولة = بضاعة + ذمم مدينة + أوراق قبض + استثمارات قصيرة الاجل + نقدية .

$$20000 + 90000 + 70000 + 80000 + 260000 =$$

$$520000 =$$

الخصوم المتداولة = دائنون + أوراق دفع + ارباح معدة للتوزيع على المساهمين .

$$300000 = 50000 + 140000 + 110000 =$$

$$\text{نسبة التداول} = 300000 \div 520000 = 1:1.73$$

وهذه النسبة متدنية لأنها أقل من المعيار النمطي 1:2

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{260000 - 520000}{300000} = 1:0.87$$

$$300000$$

وهذه النسبة متدنية ايضاً .